الشعب اختار طريقه

علي محمد قائد

■،،، لقد أثبت أبناء الوطن اليمني الواحد أنهم أقوى وأقوى من تلك العواصف المدمرة التي هبت على بلادنا.. وأنهم أهل الإيمان والحكمة وقد برهنوا ذلك من خلال تدفقهم واحتشادهم من جميع المحافظات اليمنية إلى العاصمة صنعاء رافعين شعار جمعة الأمن الاستقرار وتلك الملايين الحاشدة التي تدل على أننا شعب اختار ولن ينحاز عن طريقة، نعم اخترنا الشرعية والأمن والتزمنا بالنظام والقانون، لأننا مارسنا حقنا الدستوري عام ٢٠٠٦م واخترنا الرجل الذي يحكمنا وهو الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فكل مواطن اختاره جاء يوم الجمعة إلى العاصمة صنعاء ليقول للعالم:- لن تستطيع أي قوة أن تسلبنا حقنا لأننا شعب حر وقد اخترنا الأخ رئيس الجمهورية وفق انتخابات حرة ونزيهة لقد جاءت تلك الملايين وهي على اقتناع تام بما تقوم به حتى ولو لم تنقل قناة الجزيرة الصورة على حقيقتها فلا يهمهم ذلك لأنهم هم من صنعوا أقدراهم وقد اختاروا قدرهم وهو الأمن والاستقرار فلن يسمحوا لكل من يحاول زرع الفتنة والقيام بأعمال التخريب بل سيحافظوا على وطنهم لأنه وطنهم ولن يعيشوا أحراراً إلا عليه وهكذا برهنوا أنهم هم أصحاب الشأن سواء في اختيار حاكمين عن طريق الإنتخابات أو تأييدهم للشرعية الدستورية من خلال ذلك الجمع الكبير الذي لم تشهده العاصمة صنعاء على مدار التاريخ، لن يصنع قدر هذا الشعب إلا من اختاره الشعب، ولقد برهنت هذه الأزمة التي تمر بها بلادنا، أن الشعب هو الأقوى وأنهم هم أصحاب المواقف الحاسمة والفاصلة بالتعبير السلمي ومقارعة المنكر والباطل ولن نقول أن أولئك الشباب المطالبين بالتغيير على باطل وأنهم دعاة منكر، الشباب هم بناة الأوطان ويجب حثهم على بنائه لا تحريضهم على خرابه ولن يكون الشباب شباباً إلا إذا كانوا على اقتناع بما يقومون به دون تسيير من أحد وعلى الشباب أن يبتعدوا عن الحزبية بل ويحاربوها لأنها لم تجلب الخير للوطن إنما تزج به إلى الهاوية، فلا نريد أحزاباً بل يجب أن نعتز بحزبنا الواحد وهو حزب الوطن وشعاره «معاً من أجل يمن واحد» لن نختلف نحن الشباب على من يحكمنا ولكن يجب علينا نحن الشباب أن نكون قدوة لغيرنا وننظر للوطن أولاً لا تكون نظرتنا الأولى للحزب فنحن نعلم أن رئاسة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تنتهي عام ٢٠١٣م دستورياً وقانونياً فهل نرضى أن يستمر الحال هكذا.

عصرنة المشترك للشمولية في الشرعية الثورية

شرقية الثورة العسكرية.. وغربية الثورات السلمية.. ما هي الفوارق؟

مطهر الأشموري

.. لم يكن نظام الشاه في إيران ديمقراطيا رغم أنه الحليف الأهم للغرب (شرطي) كما أن البديل الذي جاء كنظام من خلال الثورة الإسلامية لا يعترف بأنه ديمقراطي حتى وقد تناوب منصب الرئيس عدة أشخاص من خلال الانتخابات وحيث ثقل النظام أو مرجعيته ما تسمى ولاية الفقيه.. ومع ذلك فالثورة الإيرانية كانت ثورة سلمية لإجماع الشعب الإيراني على البديل (الخميني).

الثورات العسكرية في الوطن العربي كان تركيزها أو ترتكز على مشروع تغيير من طرف الثوار في الفكر القومي أو الأممي أو غيره فيما الثورة السلمية لا يمكن أن تكون أو تكتسب وصف أو توصيف ثورة إلا من خلال إجماع شعبي أو أغلبية كاسحة، ولهذا فالثورة السلمية أوضح في استحقاق التنصيص في الحالة الإيرانية منها في حالتي تونس ومصر ، وبالتالي فهل ما يحدث في ليبيا هو ثورة سلمية.

عند حدوث الثورات العسكرية ومنها ثورة سبتمبر وأكتوبر في اليمن فإنه لا يستطاع لا قبل ولا بعد الثورة استعراض الشعبية كما يحدث الآن في اليمن كما لم تكن الثورات بحاجة لاستعمال المشروعية الشعبية إلا كعنوان سياسي وثوري يجعل هذه المشروعية محتواه في إطار ما عرف بالمشروعية الثورية.

إذا سكان مصر ثمانين مليونا فإن بمقدور نصف مليون فقط إن نزلوا للشارع تحت عنوان ثورة سلمية أن يحتلوا كل مقرات ومنشآت الدولة إذا أصبح هذا العمل مباحاً لأنها ثورة سلمية أو بالمشروعية الثورية وإذا هذا النصف مليون سيطروا على النظام فسيأتي غدا مليون ليسطيروا والثورة سلمية فهل ستسمح الثورة السلمية لغيرها بما سمح لها كثورة سلمية؟.

الثورة السلمية في إيران جاءت بفكر معارض للشاه رمزه (الخميني) والغالبية المطلقة من الشعب الإيراني تؤمن بالفكر وتثق برمزه أو زعيمه الخميني ، ولكننا لم نسمع بثورة سلمية تريد أن تأتي بأحزاب أقصى اليمين وأقصى اليسار وأحزاب القومية الأصولية لتحكم لا في تونس ولا في مصر ولكن مثل هذا يحدث في اليمن ك(هوشلية) الشموليات لا صلة لها أو علاقة بسلمية أو ديمقراطية.

الثورة السلمية هي مشروع يعرض على الشعب بالطريقة الخمينية أو الاعتصامات كحداثة وإذا حصل على إجماع شعبي أو أغلبية مطلقة يمكن حينئذ أن يطلق عليه مسمى ثورة، أما إذا رفضته أو عارضته أغلبية فهو مجرد مشروع في برنامج الأقلية ونشاطها السياسي بمجرد اتضاح أن أغلبية شعبية ترفض أو تعارض مشروعا للثورة السلمية فالثورة السلمية انتهت وفقدت مشروعيتها واقعيا وشعبيا والإصرار على الاستمرار يفقدها معيار السلمية.

الثورات العسكرية في جانب مما عرف عنها واقترن بها أن تكون بمستوى من الدموية ضد الأنظمة ، فيما الفكرة الغربية للثورات السلمية هي الارتكاز على ديمومة الأنظمة تحت مستوى من الاستفزاز وتفعيل أو تنفيذ هذه الفكرة سيقدم مدى تحمل ومدى ديمقراطية كل نظام في بلدان الديمقراطيات الناشئة ، ولهذا فما تسمى الثورات السلمية لا تتجاوز فقط بل تقفز على كل المعايير الغربية للاحتجاجات وللاعتصامات السلمية والغرب بالتفاعل مع الزخم الثوري وسلمية هذا العمل يغطي بتفاعله السياسي الإعلامي يعطي غطاء وتغطية تحاصر الحقائق التي ليست في صالح الثورة أو تمنعها وفي ذات الوقت يصبح (التطنيش) تجاه اختراق المعايير الديمقراطية والسلمية وكأن الغرب لا يعرف حتى وهو يعرف.

لقد مارس الغرب كل أشكال الدعم الأخرى غير أن الاعتصامات السلمية أخفقت بتمادي نسف سلميتها كما أخفقت حتى في الوصول إلى شعبية تقترب من الشعبية الموالية مع النظام أو التي جاءت هكذا باصطفافها وإن اختلفت الدوافع أو تباينت تنازلات النظام ومروناته وحقيقة حرصه على تجنب الدماء والدمار من خلال مبادرته بالانتقال إلى نظام برلماني وانتخابات مبكرة أو من خلال وفي إطار المبادرة الخليجية.

الشرعية الثورية التي تمارس وصاية أو مصادرة للمشروعية الشعبية هي شرعية شمولية نافية للديمقراطية وللسلمية وبالتالي فالشرعية الثورية تجاوزها الزمن وسبقها العصر إلا إن كان المقصود بها المشروعية الشعبية.

خروج المعارضة (المشترك) للشارع هو محاولة للتدثر بالمشروعية الشعبية وإذا هي بعد الفشل شعبيا تتحدث عن المشروعية الثورية فليست غير الشمولية التي اقترنت بالثورات العسكرية وليست السلمية.

شركة التكتلات الحزبية

عمر كويران

■ كي لا ينتهي المطاف في المسعى إلى خروج عن المفصل أيقن المستقيلون أنهم في الوقت غير المحسوب في السجل المعتمد تظير موقعهم بالميدان السياسي ليجدوا ما يسعفهم بمعطيات قابلة لإيصالهم إلى حيث التبقي من خلال وجود شراكة تجمع كل المحصلات والدخول مهما في معترك ما يدور بالساحة لخط يمنحهم الأحقية لمكانة هم بأمس الحاجة إليها عبر مسميات متراكمة بنمط الحروف وربما تتوافق الخصائص لاحتلال موقع هام بين صفوف المقدمة بحسب الرؤية المنظور لها برسم خيالهم.. بل ربما هم البديل بحكم الانتماء لمساهم القديم بمفاهيم أخرى تجعل منهم اخل أهل الحل والعقد حين الوصول لأما ينهم، الأمر الذي سيسهل عليهم المشوار ولأن التكتل بموصوفه هو الالتفاف حول مقصد معين مراده الإحجام لكل مفصل محتوى عليه من أجل ذلك السعي منضواه محسوب بالكم لمحصوله لا بكيفية ما يترتب عليه وضع الوطن مهما بلغت المقاييس في مشتل الإشكاليات نجد في الحزبية فردية التسمية أو جماعية المسمى متنوع الرغبات لتكييف الأجندة بحسب مستقى ما سيقدم لريع المصلحة الخاصة لمن هم في المحيط الخاص للتكوين حتى وإن اظهر الجميع أيه مفاهيم مرضية لكن أصل المكنون غير الظاهر وكم ما يؤلم من حولهم حين تترافق المواقف في طي منطوق مدعاهم أنهم بالجوار بينما هم في محط آخر كل بما يرى موضعه في هذا الموقع حتى وإن كانت المفارقات في النهج المسير لهذا الحزب او ذاك فلا مصطلح يفرق طالما مصطلح الفائدة هو الاهم للطلب وعلى هذا الاساس تؤسس الشركة الحزبية تحت بند التكتل الجماعي الاصل المستفاد من المورد العام ببنود تكرسها الخطابات والبيانات بتعابير الاستشعار عن بعد لمسامع الناس وإن كان البعض من أفراد المجتمع يعي ما المقصود من هذا الخطاب وذاك البيان فسطور المكتوب محرفة بتحريف النقاط وشكلية التنوين للمعنى بيد أن المستمع من ذوي حسن النوايا غير مستوعب لمبطن ما يقال لخلفية الحديث عندها تكون الشركة اعتمدت رأس المال كأهم خيار ساقته إليها هذه الشراكة باختلاف متسع الهوة المتباعدة لمنقط المبدأ المتعارف عليه في سجل الانتماء لهذا الحزب مما يدفع المستقبل للخضوع أمام مجريات لا تفيد الوطن وأهله بشيء بقدر الاستفادة التي حصدتها هذه الشركة وحتى لا تنجر البلاد بمذيل العاصفة لمنحدر ما تقف عليه شركة التكتلات الحزبية فعلى الأمة إعادة النظر لمنظور الاتجاه للاطمئنان على سلامة الأوطان لسقى هذه الشركات كوننا مجتمعاً حديث عهد لمثل هذه المكونات.

إعـــــلان